

Distr.: General  
14 April 2008  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٨٣ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور تقريره المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/619) عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، وتقريره المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/45) بشأن حالة المفاوضات المتعلقة بالصحراء الغربية والتقدم المحرز فيها.

### ثانياً - التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية

٢ - في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أعلن الملك محمد السادس ملك المغرب، في خطاب ألقاه إحياء للذكرى السنوية الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء المغربية إلى الصحراء الغربية، أن المملكة لن تدخر أي جهد لإنجاح المفاوضات في إطار سيادة المملكة ووحدةها الترابية.

٣ - وعقدت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) مؤتمرها الثاني عشر في تيفاريتي، الواقعة على بعد حوالي ٧٠ كيلومتراً شمال الجدار الرملي، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد ناقشت قيادة هذا الطرف الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك احتمال العودة إلى النزاع المسلح. وازدادت حالات التوتر في الفترة التي سبقت المؤتمر، حيث عارض المغرب انعقاد ذلك المؤتمر في تيفاريتي. وفي هذا الصدد، تلقت رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من الممثل



الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/2007/714) ورسالة أخرى مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمغرب (S/2007/731)، تضمن كل منهما ادعاءات بوقوع انتهاكات لأحكام الاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩١.

٤ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظمت جبهة البوليساريو انتخابات في مخيمات اللاجئين من الصحراء الغربية قرب تندوف، الجزائر، لانتخاب "برلمان صحراوي" جديد. وعقد "البرلمان" جلساته الافتتاحية كجزء من الاحتفالات الرسمية التي نظمتها جبهة البوليساريو في تيفاريتي يوم ٢٧ شباط/فبراير إحياء للذكرى السنوية الثانية والثلاثين لإعلان "الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية". وأعرب المغرب عن معارضته الشديدة لتلك الأحداث الجارية في تيفاريتي ولبعض أعمال التشييد الجارية هناك، مدعياً أن جبهة البوليساريو تنتهك أحكام الاتفاقات العسكرية بتلك الأعمال. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، هددت القوات العسكرية المغربية، في اجتماع بقائد قوة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية باتخاذ إجراءات "بالوسائل الملائمة". بما فيها شن "هجمات جوية" لمنع مواصلة نشاط البناء في منطقة تيفاريتي. ورد قائد القوة بأن تلك الأنشطة المدنية تقع على بعد حوالي ٧٠ كيلومترا شرق الجدار الرملي، في "منطقة الحظر المحدود" التي لا تشكل فيها مثل تلك الأنشطة انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١.

٥ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٨، خططت جمعية الصحراء المغربية، وهي منظمة غير حكومية متمركزة في المغرب، لتنظيم "مسيرة سلمية" لمدنيين من سمارة، غرب الجدار الرملي، إلى تيفاريتي، شرق الجدار الرملي، مما ساهم في زيادة حالة التوتر. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلنت الجمعية عن تأجيل المسيرة إلى أجل غير مسمى.

٦ - وخلال الفترة من ١٨ شباط/فبراير إلى ١٣ آذار/مارس، قام الجيش الملكي المغربي بسلسلة من التدريبات العسكرية المقررة سلفاً على مقربة من أوسارد، شارك فيها نحو ٢٠٠ جندي من وحدات المشاة والخيالة والمدفعية المرابطة فعلاً داخل قطاع أسوار الفرعي. وقد أخطرت البعثة بالتمارين التدريبية المذكورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ واعتبر أنها تجري وفقاً لأحكام الاتفاق العسكري رقم ١. وفي ١٣ آذار/مارس، تلقت رسالة من الأمين العام لجبهة البوليساريو، محمد عبد العزيز، يحتج فيها على الاستفزاز الظاهر الذي تنطوي عليه تلك التمارين العسكرية، عشية الجولة الرابعة من المفاوضات في ماهاسيت، بنيويورك، التي ستعقد خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٧ - وفي ٢٢ آذار/مارس، نظمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية مظاهرة على الجانب الشرقي من الجدار الرملي في منطقة العمليات بموقع فريق بير لحلو "تعبيراً عن التضامن مع مطالب الشعب الصحراوي". واجتمع المتظاهرون في رابوني، الجزائر، ثم توجهوا لاحقاً بواسطة رتل من المركبات نحو مكان المظاهرة، على بعد حوالي ٧٠٠ متر من الجدار الرملي، وهم يحملون رايات ولافتات. ولاحظت البعثة حوالي ٢٠٠ شخص في نقطة التجمع أمام الجدار الرملي، وفي وقت لاحق قامت مجموعة أساسية تتألف من عدد يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ شخص في موقع المظاهرة بالانتشار قبالة الجدار الرملي. وقامت البعثة برصد هذا الحدث عن كثب بواسطة دوريات جوية وبرية على جانبي الجدار الرملي، بالتعاون مع كلا الطرفين. وعُزز موقع فريق بير لحلو بمراقبين عسكريين إضافيين من موقع فريق تيفاريقي وبقي على اتصال وثيق بجهة البوليساريو. كما أن موقع فريق المحبس، غرب الجدار الرملي، كان على اتصال بالجيش الملكي المغربي. ونهت البعثة جهة البوليساريو والمشاركين في المظاهرة إلى الخطر المحتمل لحقول الألغام شرق الجدار الأمني. وظلت البعثة على أهبة الاستعداد لتوفير المساعدة الطبية، إذا دعت الحاجة. وأثناء المسيرة، أبلغ الجيش الملكي المغربي قائد القوة بأن قواته تلقت تعليمات برصد الحالة. ومرت المسيرة دون حوادث وكانت مثالا على حسن علاقة العمل بين البعثة والطرفين في الميدان.

### ثالثاً - أنشطة مبعوثي الشخصي

#### ألف - الاتصالات مع الطرفين والدول المجاورة

٨ - عقد مبعوثي الشخصي، بيتر فان والسوم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مشاورات مع ممثلي الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، ومع ممثلي البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، ومع ممثلي البلدان الأخرى المعنية. وفضلاً عن ذلك، قام بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ٥ إلى ١٥ شباط/فبراير لإجراء مشاورات متعمقة بشأن سبل نقل عملية المفاوضات إلى مرحلة أشد كثافة وأكثر موضوعية.

٩ - وقد اجتمع مبعوثي الشخصي في الرباط يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير مع رئيس الوزراء عباس الفاسي، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، طالب فاسي فاهري، ووزير الداخلية، شكيب بن موسى، وغيره من كبار موظفي الحكومة. واجتمع في منطقة تندوف، يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير، بالأمين العام لجهة البوليساريو، محمد عبد العزيز، ومع منسق جهة البوليساريو لدى البعثة، محمد خداد، وغيرهما من موظفي جهة البوليساريو الأقدم والزعماء التقليديين (الشيخوخ). كما زار مخيم اللاجئين في العيون.

١٠ - وفيما يتصل بالبلدين المجاورين، التقى مبعوثي الشخصي في الجزائر يومي ١١ و ١٣ شباط/فبراير برئيس الوزراء، عبد العزيز بلخادم، ووزير الشؤون الخارجية، مراد مدلسي، ووزير الدولة للشؤون الأفريقية، عبد القادر مساهل، وغيره من كبار موظفي الحكومة. وفضلا عن ذلك، استقبله في نواكشوط، في ١٤ شباط/فبراير، رئيس جمهورية موريتانيا، سيدي محمد ولد شيخ عبد الله، واجتمع مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون، محمد سالك ولد محمد الأمين، وغيره من موظفي الحكومة الأقدم.

## باء - حالة المفاوضات والتقدم المحرز فيها

١١ - عملاً بقراري مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧)، شارك الطرفان في الجولة الرابعة للمفاوضات التي عُقدت في عقار غرينتري، مانهاسيت، بنيويورك، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، بدلا من المواعيد التي سبق الاتفاق عليها (١١-١٣ آذار/مارس). كما حضرت الجزائر وموريتانيا بوصفهما بلدين مجاورين. وعقد الطرفان عدة جلسات من المناقشات المباشرة، واجتماعات مستقلة مع مبعوثي الشخصي. وكان ممثلو البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، حاضرين في الجلستين الافتتاحية والختامية واستُشير كل منهما على حدة خلال الاجتماع.

١٢ - وفي أثناء الجلسة الافتتاحية والمناقشات التي تلتها، ردد الطرفان التزامهما بعملية المفاوضات وبتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧). وخلال الاجتماع، اشترك الطرفان في تبادل واسع للآراء بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن، وبشأن ممارسة مبدأ تقرير المصير. وفضلا عن ذلك، اشترك الطرفان في مناقشات بشأن المسائل المواضيعية المتصلة بالإدارة والاختصاصات والأجهزة، وكذلك بالعدالة والموارد، وردا على الأسئلة التي وجهها مبعوثي الشخصي بشأن عناصر محددة من مقترح كل طرف. وبمبادرة من مبعوثي الشخصي، دُعي الطرفان إلى النظر في تعزيز التدابير القائمة لبناء الثقة، وفي إمكانية توسيع البرنامج الحالي. وردا على ذلك، بيّن وفد جبهة البوليساريو أنه يقبل جميع المقترحات التي قدمها مبعوثي الشخصي دون استثناء. وفيما يتصل بتعزيز التدابير القائمة لبناء الثقة، وافق الطرفان أخيرا على دراسة إجراء زيارات عائلية بالطريق البري، إضافة إلى البرنامج القائم بطريق الجو، ومن شأن ذلك أن يزيد من عدد سكان الصحراء الغربية الذين يمكن أن يستفيدوا من الزيارات العائلية. وسيقوم الطرفان، ضمن إطار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمزيد من الدراسة لإجراء زيارات عائلية بطريق البر. كما أثار الطرفان مسائل تتعلق باحترام حقوق الإنسان في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف.

١٣ - ولدى اختتام الاجتماع، وافق الطرفان على البلاغ الذي أعده مبعوثي الشخصي، الوارد في المرفق الأول للتقرير الحالي، وكرروا التأكيد على التزامهم بمواصلة المفاوضات في مانهاسيت في موعد يتم تحديده باتفاق مشترك.

## رابعاً - الأنشطة المضطلع بها في الميدان

### ألف - الأنشطة العسكرية

١٤ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان قوام العنصر العسكري للبعثة ٢١٦ فرداً، بمن فيهم الموظفون الإداريون وموظفو الوحدة الطبية، مقابل القوام المأذون به البالغ ٢٣٠ فرداً. ومنذ تقريره الأخير، جرى إيفاد ثلاث مراقبات عسكريات إضافيات إلى البعثة، منهن اثنتان من نيجيريا وواحدة من فرنسا، مما يرفع العدد الإجمالي إلى خمس مراقبات عسكريات. وأرحب بزيادة إيفاد ضابطات إلى البعثة من جانب البلدان المساهمة بقوات، لأسباب عملية ولتحسين التوازن بين الجنسين في البعثة على حد سواء. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، التحق بالبعثة ستة مراقبين عسكريين برازيليين ناطقين بالإسبانية. وبذلك يصل عدد المراقبين العسكريين الناطقين بالإسبانية إلى ٣٧ شخصاً، علاوة على ٣٢ مراقباً عسكرياً ناطقاً بالعربية و ١٥ مراقباً عسكرياً آخر ناطقاً بالفرنسية، موفدين حالياً إلى البعثة.

١٥ - وظلت الحالة العامة في منطقة المسؤولية هادئة بوجه عام. وواصل العنصر العسكري للبعثة رصد وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز النفاذ منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وفقاً للاتفاق العسكري رقم ١ بين الجيش الملكي المغربي والبعثة من جهة، وبين القوات المسلحة لجبهة البوليساريو والبعثة من جهة أخرى. وتقسم الاتفاقات العسكرية الصحراء الغربية إلى خمس مناطق، تشمل قطاعاً عازلاً عرضه خمسة كيلومترات شرق الجدار الرملي، ومنطقتين محظورتين (عرضهما ٢٥ كيلومتراً شرق الجدار الرملي و ٣٠ كيلومتراً غرب الجدار الرملي)، ومنطقتين محظورتين حظراً محدوداً تشتملان بقية الصحراء الغربية. وتطبق في هذه المناطق قيود مختلفة على الأنشطة العسكرية والأفراد.

١٦ - وخلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، قامت البعثة بتسيير ٤٠٤٢ دورية برية و ٢٨٩ دورية جوية لزيارة وحدات الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجبهة البوليساريو، ورصد التقيد بالاتفاقات العسكرية.

١٧ - وما انفكت البعثة تحظى بعلاقات جيدة مع الجيش الملكي المغربي والقوات المسلحة لجبهة البوليساريو على السواء. على أن كلا من الطرفين واصل الامتناع عن التعامل المباشر

مع الآخر. واتخذت جميع الاتصالات المعروفة بين القوتين المسلحتين شكل اجتماعات ومراسلات خطية مع البعثة.

١٨ - وانخفضت منذ تقرير الأخير (S/2007/619) انتهاكات الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١. ولاحظت البعثة وسجلت ثلاثة انتهاكات جديدة من جانب الجيش الملكي المغربي و ١٠ انتهاكات جديدة من جانب القوات المسلحة لجبهة البوليساريو. وشملت الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش الملكي المغربي إقامة مبنى جديد دون إشعار البعثة سلفاً، وتحديد مخاباً لنظم الأسلحة دون طلب سابق وإجراء تعزيز تكتيكي في أحد المواقع الحصينة. أما الانتهاكات التي ارتكبتها جبهة البوليساريو فشملت تدمير ألغام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ دون سابق إشعار، ووجود أفراد عسكريين داخل القطاع العازل في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وإجراء تعزيز تكتيكي في أحد مراكز المراقبة في المنطقة المحظورة.

١٩ - ومنذ تقرير الأخير إلى مجلس الأمن (S/2007/619)، لم يطرأ أي تغيير على حالة الانتهاكات الطويلة الأمد المرتكبة من كلا الطرفين.

٢٠ - ومنذ أن قدمت تقرير (انظر S/2007/619، الفقرة ٢٥)، واصل الجيش الملكي المغربي الإبلاغ عن عدد كبير من الانتهاكات المزعومة للاتفاق العسكري رقم ١ من جانب جبهة البوليساريو والمتعلقة بوجود أشخاص ومركبات في القطاع العازل. وقدم الجيش الملكي المغربي في المجموع ٢٩ ادعاء أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، منها ادعاء واحد يتعلق بإطلاق نيران، وادعاءان اثنان بتدمير ألغام وذخائر غير منفجرة، بينما تعلقت البقية بوجود جنود لجبهة البوليساريو ومركبات تابعة لها، وكل ذلك داخل القطاع العازل. وردا على الادعاءات بوجود مدنيين داخل القطاع العازل، وجه قائد القوة إلى قائد القطاع الجنوبي للجيش الملكي المغربي رسائل خطية شهرية يوضح فيها أن أحكام الاتفاقات العسكرية لا تستثني الأنشطة المدنية. كما أن كل قائد معني من قادة مواقع أفرقة البعثة كتب رسالة مماثلة إلى القائد المعني في القطاع الفرعي للجيش الملكي المغربي. وانخفض فيما بعد عدد مثل تلك الادعاءات التي يثيرها الجيش الملكي المغربي.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت جبهة البوليساريو إلى البعثة ثلاثة ادعاءات ضد الجيش الملكي المغربي. وتعلقت تلك الادعاءات بتحليق طائرات عسكرية فوق منطقة محيرس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفوق منطقة تيفاريتي في ٢٦ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ونظرا لعدم وجود معلومات كافية ونقص المعدات التقنية للمراقبة الجوية، لم يتأت للبعثة لا أن تؤكد تلك الادعاءات ولا أن تفندها.

٢٢ - ومنذ تقريره الأخير إلى المجلس، استعرضت البعثة طريقة تقييم القيود المفروضة على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة بما يجعلها تتماشى أكثر مع الأحكام الدقيقة للاتفاق العسكري رقم ١. وفي أعقاب ذلك الاستعراض، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بدأ مراقبو البعثة العسكريون يسجلون القيود المفروضة على حريتهم فيما يتعلق بزيارة المواقع الحصينة والوحدات، بوصفها انتهاكات لحرية التنقل. وأفضى هذا الاستعراض إلى تفاهم بناء بين الطرفين والبعثة بشأن هذا الأمر. ويسري أن أفيد بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سمحت ثلاث مناطق عسكرية تابعة لجبهة البوليساريو (المنطقة العسكرية ٢ في تيفاريتي، والمنطقة العسكرية ٤ في محيرس، والمنطقة العسكرية ٥ في بير لحو) لمراقبي البعثة العسكريين بالتنقل بحرية كاملة. وعلاوة على ذلك، أوفت المنطقة العسكرية ٣ في ميجك أيضاً، إلى حد كبير، بالتزاماتها في هذا الصدد، إذ لم تُرتكب سوى أربعة انتهاكات لحرية التنقل. وما زالت جبهة البوليساريو لا تمنح بعد حرية التنقل الكاملة في المنطقتين العسكريتين المتبقيتين (١ و ٧، وكلاهما في أغوانيت). أما فيما يخص الجيش الملكي المغربي، فما زالت البعثة تتمتع بحرية التنقل الكاملة في قطاع أسوارد الفرعي. ويسري أن أفيد بأن حرية التنقل الكاملة قد أصبحت الآن ممنوحة أيضاً في قطاعي سمارة ومحييس الفرعيين. وما زالت القيود مفروضة في قطاع أم دريكة الفرعي. وخلال الفترة المنصرمة منذ تقريره الأخير (انظر S/2007/619، الفقرة ٢٧)، الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، سجلت البعثة تناقصاً ملموساً في عدد انتهاكات حرية التنقل من جانب الطرفين كليهما، حيث بلغ عدد الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش الملكي المغربي ١٣٩ انتهاكاً، فيما بلغ العدد الذي ارتكبته جبهة البوليساريو ٣٣ انتهاكاً. وأدعو كلا الطرفين إلى المضي في هذا الاتجاه الإيجابي بما يمكن البعثة من أن تحظى بحرية التنقل الكاملة بغية تنفيذ مهامها المتعلقة بالرصد بفعالية أكبر، وفي ظل الامتثال لأحكام الفقرة ٤ من الاتفاق العسكري رقم ١.

٢٣ - وعلى نحو ما أفيد سابقاً (انظر S/2006/817، الفقرة ٢٩)، أنشأت البعثة خلية لنظام المعلومات الجغرافية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لتعزيز فعالية عمليات البعثة وسلامة أفرادها. واضطلعت هذه الخلية بعدة أنشطة، منها إقامة قاعدة للبيانات الجغرافية العسكرية، حيث قامت بإعداد خرائط أدق، واستكمال شبكات الطرق باستخدام تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع، وتدريب كل من الموظفين العسكريين والمدنيين على استخدام وحدات النظام العالمي لتحديد المواقع المركبة في مركبات الأمم المتحدة. وقامت الخلية أيضاً باستكمال وإعداد خرائط عملية ومواضيعية للمناطق الحرجة لمقر البعثة، ولكل واحدة من مناطق المسؤولية التابعة لمواقع الأفرقة. وتقوم الخلية بالتدريب الميداني للضباط العسكريين في مواقع الأفرقة، كما تقيم دورة دراسية بشأن النظام العالمي لتحديد المواقع ونظام المعلومات

الجغرافية لجميع الموظفين المدنيين في العيون. وعملت الخلية أيضا من أجل تعزيز القدرات الملاحية ومهارات رسم الخرائط لدى الموظفين المدنيين والمراقبين العسكريين على السواء، وما انفكت تشجع على الاستعانة بتكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية كأداة لاتخاذ القرارات.

٢٤ - ومنذ تقريره الأخير إلى المجلس، جهزت البعثة فريقين طبيين متقدمين بهواتف ساتلية محمولة. وجُهِز كل واحد من خمسة مواقع أفارقة بهواتف ساتلية لتحسين الاتصال بهذه المواقع الطبية النائية. ويجري التخطيط لتركيب أجهزة إعادة إرسال ذات ترددات عالية جدا في بعض مواقع الأفارقة من أجل تحسين الاتصالات أثناء الدوريات.

٢٥ - وفي عام ٢٠٠٤، اجتاحت أسراب الجراد الصحراوي الصحراء الغربية، وتعثرت الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) من أجل رصد ومراقبة تنقل الأسراب بسبب الظروف القائمة في الميدان. ولكفالة تدفق المعلومات عن حركة الجراد في المنطقة في الوقت الأنسب وبالقدر الأمثل، اتصلت الفاو بالبعثة في عام ٢٠٠٧ ملتزمة منها أن تطلب من المراقبين العسكريين في مواقع الأفارقة شرق الجدار الرملي توفير معلومات عن الجراد في إطار تقاريرهم اليومية. ويسرني أن أفيد بأن البعثة بدأت، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تزويد الفاو بمثل هذه المعلومات التي تعود بالنفع فعلا على عمل الفاو، بتقديم صورة أشمل عن حركة الجراد في المنطقة، دون أن تتحمل البعثة تكاليف من جراء ذلك. وبفضل نجاح ملء هذه الثغرة الكبيرة في الإنذار المبكر بالجراد الصحراوي، أصبح من الممكن التنبؤ بصورة أفضل بأفة تكاثر الجراد والتخفيف من حدتها في الوقت المناسب.

## باء - إجراءات مكافحة الألغام

٢٦ - فيما يتعلق بالاتفاقيين العسكريين ٢ و ٣، واصل الطرفان تعاونهما مع البعثة في وضع علامات على الألغام والذخائر غير المنفجرة والذخيرة التي انتهت صلاحيتها وفي التخلص منها. وظل خطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في الصحراء الغربية موضع تركيز مهم من جانب البعثة في الأشهر الأخيرة. ويعمل مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام الذي أنشئ حديثا على تحسين المعلومات المتاحة بشأن انتشار الألغام والتصدي لها، ورفع مستوى سلامة موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان، وتقديم الدعم التقني والمادي لبرامج مكافحة الألغام في الصحراء الغربية. وبصفة خاصة، ركز المركز على تحسين التنسيق ورسم الخرائط.



٢٧ - ونظرا لعدة أسباب منها الامتداد الواسع للصحراء الغربية، فقد تعذر الحصول على صورة شاملة لعدد حوادث الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب في الإقليم. غير أن المعلومات التي تلقتها السلطات المحلية من جاني الجدار الرملي تشير إلى وقوع ثلثي حوادث من هذا القبيل على الأقل في الإقليم خلال عام ٢٠٠٧. وخلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨، تم الإبلاغ عن وقوع ثلاث حوادث أسفرت عن ثلاثة قتلى. ومنذ عام ١٩٧٥، سجلت السلطات المغربية ١٧١ ٢ حادثا على الأقل من الحوادث الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٢٨ - وكما أُفيد سابقا (S/2007/202، الفقرة ٢٢، و S/2007/619، الفقرة ٣٠)، بدأ الجيش الملكي المغربي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عملية شاملة لإزالة الألغام في الصحراء الغربية. وأعلن الجيش الملكي المغربي حتى الآن عن نشر قوات قوامها ١٠ ٠٠٠ فرد في إطار جهود إزالة الألغام غربي الجدار الرملي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أفادت التقارير أن الجيش الملكي المغربي تمكن من تطهير مساحة ١٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع وتدمير ٦٢١ لغما من الألغام المضادة للأفراد و ١٣٨ لغما من الألغام المضادة للدبابات و ٤٧٣ قطعة من الذخائر الثقيلة غير المنفجرة. كذلك أفاد الجيش الملكي المغربي أن جهوده تعثرت بسبب الموارد المحدودة ونقص المعلومات المتاحة بشأن المناطق التي تنتشر فيها الألغام. ويجري تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات إزالة الألغام التي يضطلع بها المغرب على أساس متواصل مع مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام. ويسرنى أن أبلغكم بما يجري من تعاون وتبادل للمعلومات بشكل وثيق بين البعثة وعمليات إزالة الألغام التابعة للجيش الملكي المغربي. فمراقبو البعثة العسكريون يبلغون عن الذخائر غير المنفجرة التي يعثرون عليها خلال دورياتهم فيقوم بتفكيك الجيش الملكي المغربي عندئذ بإزالتها.

٢٩ - وتعمل السلطات المدنية بشكل وثيق مع السلطات العسكرية من أجل تحديد المناطق الخطرة، وتنظم دورات توعية بمخاطر الألغام وتقديم المساعدة للضحايا في الجماعات المحلية. وأنا أثني على جهود الجيش الملكي المغربي والسلطات المدنية التي تعمل بموارد ومعلومات محدودة في إقليم شاسع.

٣٠ - وتواصل منظمة مكافحة الألغام الأرضية، وهي منظمة غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة، تحقيق تقدم ملموس في مجال المسح وإزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب شرقي الجدار الرملي. وعلى نحو ما أُفيد سابقا (S/2007/619، الفقرة ٣٣)، تعمل منظمة مكافحة الألغام الأرضية بشكل وثيق مع جبهة البوليساريو وموظفي إجراءات مكافحة الألغام التابعين للبعثة في الميدان من أجل جمع معلومات هامة بشأن مناطق الخطر.

ونتيجة لذلك، أجريت منذ بداية عام ٢٠٠٧ عمليات مسح شملت ١٧٤ منطقة خطيرة محددة، منها ٥٥ منطقة جرى مسحها في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ونهاية آذار/مارس ٢٠٠٨. ويتجلى مدى انتشار الذخيرة العنقودية بشكل متزايد مع تقدم عمل منظمة مكافحة الألغام الأرضية. فهذه الأنواع من الذخيرة تتسبب في العديد من الحوادث في منطقة الصحراء الغربية، وكثيرا ما تكون قاتلة. وجدير بالذكر أن أول ضحية للمتفجرات من مخلفات الحرب يتم الإبلاغ عنها في عام ٢٠٠٨ صبي من الرعاة كان يلهو بقبلة عنقودية صغيرة.

٣١ - وفي هذا السياق الحزين، يسرني أن أبلغ بأن منظمة مكافحة الألغام الأرضية قد تمكنت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، بالتعاون مع جبهة البوليساريو، من تطهير مساحة ٧٥٣ ٥٠٠ متر مكعب تنتشر فيها الذخيرة العنقودية بدرجة أولى، وبأن إجمالي المساحة المطهرة بلغ منذ بداية المشروع ٩٦٢ ٨٩٩ مترا مكعبا. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم تدمير نحو ٤٨٤ قطعة من الذخيرة غير المنفجرة في المناطق ذات الأولوية العالية.

٣٢ - وتشمل أنشطة منظمة مكافحة الألغام الأرضية أيضا دعم القدرة المحلية من خلال تدريب السكان على التعرف على الذخيرة المنفجرة. ويجري تدريب الأفراد وفقا للمعايير الدولية على مسح المناطق الخطيرة ووضع العلامات فيها، وعلى إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها. وإضافة إلى فريقين قائمين معنيين بالمسح وإزالة الألغام، اغتنمت منظمة مكافحة الألغام الأرضية فرصة تطبيق المبادئ التوجيهية الجنسانية لبرامج مكافحة الألغام لكفالة إدراج المرأة بين الذين يدرّبون فريقا ثالثا.

٣٣ - وتمول أنشطة منظمة مكافحة الألغام الأرضية أساسا من خلال دائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام وتستفيد من تمويل ثنائي مقدم من حكومتي ألمانيا والنرويج. وأنا ممتن للمانحين على دعمهم. غير أن لضمان مواصلة هذا البرنامج الشامل لمكافحة الألغام طلب تمويل إضافي من الجهات المانحة بالنسبة لعام ٢٠٠٨. وإني أهيب بالجهات المانحة التبرع بسخاء لأنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها منظمة إجراءات مكافحة الألغام الأرضية، بالنظر إلى أهميتها في تهيئة بيئة آمنة للسكان المحليين ولموظفي الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين في الصحراء الغربية.

### جيم - أسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحتجزين والمفقودين

٣٤ - تواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية عملها مع الطرفين المعنيين وأسر الأفراد الذين ما زالوا في عداد المفقودين لأسباب لها علاقة بالتراع.

## دال - تقديم المساعدة إلى لاجئي الصحراء الغربية

٣٥ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الإنسانية إلى لاجئي الصحراء الغربية المصنفين باعتبارهم أشد الفئات ضعفا في مخيمات اللاجئين قرب تندوف، بالجزائر. وأتاحت المفوضية من خلال مشاريع الرعاية والإعالة التي تضطلع بها حصصا غذائية تكميلية من قبيل الغذاء الطازج واللحوم والشاي والخميرة. وأدخلت تحسينات كبيرة على الورشة الميكانيكية للمنظمة غير الحكومية المنفذة الشريكة، "المثلث"، لتمكينها من الاستجابة للحاجة المتزايدة إلى عمليات إصلاح أسطول النقل الذي يتولى إيصال حصص الإعاشة إلى اللاجئين.

٣٦ - ويسرني أن أبلغ المجلس بأن التحسين المقرر لشبكة أنابيب المياه في مخيم أوسرد، المشار إليه في تقريرتي السابق (S/2007/619، الفقرة ٤٠) متواصل. وتمكنت المفوضية بفضل التمويل المقدم من مكتب الشؤون الإنسانية بالمفوضية الأوروبية من تنفيذ مشروع تجريبي لتوسيع شبكة أنابيب المياه في دايرة غيرا (Daira Guerra)، وهي دائرة في مخيم أوسرد، من أجل كفالة تحسين جودة المياه المنقولة بالأنابيب ومعالجتها على نحو أكثر أمنا. ومن المزمع تعميم هذا المشروع في حال نجاحه على باقي دوائر مخيم أوسرد.

٣٧ - وواصلت المفوضية تقديم الدعم إلى قطاع التعليم من خلال توفير ٨٦٠ ٤١ كتابا للمرحلة الابتدائية، وهو ما يمثل نسبة ٧٩ في المائة من الاحتياجات الإجمالية. وبفضل تدخلها، تم تجديد المدرسة الداخلية الوحيدة في المخيمات. وساهم التمويل المقدم من المفوضية في تمكين منظمة غير حكومية محلية من تشغيل مراكز شؤون المرأة في مختلف المخيمات، مما أدى إلى تحسين التدريب المقدم للنساء اللاجئات وبناء قدراتهن. ويسرني أن أبلغ بأن التمويل اللازم لإنشاء مكتبة قانونية تحت إشراف اللاجئين في رابوني أصبح الآن متاحا (انظر S/2007/619، الفقرة ٤١).

٣٨ - ويعكف برنامج الأغذية العالمي على وضع الصيغة النهائية لرسالة تفاهم مع حكومة الجزائر من أجل توزيع الغذاء في مخيمات اللاجئين. وإضافة إلى مواصلة التوزيع العام للأغذية، يخطط البرنامج للإبقاء على برنامجه المتعلق بتوفير حصص إعاشة تكميلية للنساء في سن الحمل، والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، وتلاميذ المدارس من أجل التصدي للمشاكل الخطيرة المتمثلة في سوء التغذية وفقر الدم المزمنين في أوساط هذه الفئات من اللاجئين الضعفاء بشكل خاص.

٣٩ - وفي عام ٢٠٠٧، شهد خط الإمداد بالأغذية بعض الانقطاع بسبب الافتقار إلى التمويل. وتجري حاليا مناقشات بين برنامج الأغذية العالمي ومكتب الشؤون الإنسانية في

المفوضية الأوروبية من أجل إعادة تكوين مخزون الأمن الغذائي في رابوني، الذي تمت تصفيته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وذلك بغرض كفالة استمرار إيصال حصص الإعاشة في حينها إلى لاجئي الصحراء الغربية. وإني أهيب بالجهات المانحة التبرع بسخاء لبرنامج تقديم المساعدة إلى لاجئي الصحراء الغربية، بما في ذلك تحديد مخزون الأمن الغذائي، من أجل تحسين الأحوال المعيشية للاجئين وتجنب أي انقطاع آخر لإمداداتهم الغذائية.

## هاء - تدابير بناء الثقة

٤٠ - يتواصل تنفيذ برنامج بناء الثقة بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنجاح بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبالتعاون مع الطرفين المعنيين.

٤١ - ومنذ بداية البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغ عدد سكان الصحراء الغربية المستفيدين من برنامج تبادل الزيارات الأسرية ٦٤٤ ٥ شخصا (١ ٥٨٢ أسرة). ومن بين الأفراد المشاركين، كان هناك ٥٥ في المائة من النساء و ٣٥ في المائة من الأطفال دون سن ١٨؛ وسافر ٦٨٦ ٢ شخصا إلى مخيمات اللاجئين قرب تندوف و ٩٥٨ ٢ شخصا إلى مدن داخل الإقليم.

٤٢ - ومن أجل زيادة عدد المستفيدين من البرنامج، استكملت المفوضية بالتنسيق الوثيق مع الطرفين، جولة جديدة من التسجيل. وبالاقتراح مع عملية التسجيل، أجرت المفوضية استعراضا لقوائم الأشخاص الذين سبق تسجيلهم. ونتيجة لعملية التسجيل والاستعراض، أحصت المفوضية عدد المسجلين بمجموع بلغ ٢٠١ ٨ شخصا (٦٢٥ أسرة) من الإقليم و ٨٦٩ ١٨ شخصا (٢ ٨٦٩ أسرة) من مخيمات اللاجئين بوصفهم مقبولين للمشاركة في البرنامج. وأنا أرحب بالتجاوب الذي أبداه شعب الصحراء الغربية، مما يدل على التزامه القوي بالبرنامج.

٤٣ - وخلال المحادثات التي جرت بين ممثلين عن المغرب وجبهة البوليساريو في عقار غرينتري في ماهاسيت، بنيويورك، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ (انظر الفقرات من ١١ إلى ١٣ أعلاه والمرفق الأول للتقرير الحالي)، اتفق الطرفان على بحث سبل تيسير الزيارات العائلية عن طريق البر، من أجل استكمال البرنامج الحالي للنقل عن طريق الجو. وإذا أمكن تنظيم الرحلات البرية بنجاح، فسيكون بإمكان عدد أعلى بكثير من الناس أن يقوموا بزيارات للقاء أقاربهم الذين فصلوا عنهم لعدة سنوات. ويسعدني ما أبداه الطرفان من تقبل لهذا النهج الجديد وأشجعهما على العمل بشكل وثيق مع المفوضية والبعثة لتحقيق

عمليات العبور البري في الأجل القريب لكي يتسنى لمزيد من سكان الصحراء الغربية المشاركة في الزيارات الأسرية.

٤٤ - ويتواصل بنجاح تشغيل الخدمة الهاتفية المجانية التي تربط بين مخيمات اللاجئين في تندوف والإقليم. ومنذ بدء الخدمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وإلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، تجاوز عدد المكالمات المسجلة ٩٣ ٥٠٢ مكالمة، أجرت النساء ٦٠ في المائة منها. وحصلت المفوضية، بدعم من البعثة، على المعدات اللازمة لإنشاء مركز هاتفي خامس في مخيم الداخلة الذي يبعد نحو ١٨٠ كلم عن تندوف، وتتفاوض مع حكومة الجزائر لاستصدار إذن بتوريد هذه المعدات إلى الجزائر.

٤٥ - وعلى غرار ما ورد شرحه في تقريره السابق (S/2007/619، الفقرة ٤٦)، توصلت المفوضية في آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى اتفاق مع الطرفين من أجل تنظيم أول حلقة دراسية في إطار برنامج بناء الثقة. وكان من المقرر عقد هذه الحلقة الدراسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في ماديرا، البرتغال. ويؤسفني أن أبلغ بأنه في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أبلغ المغرب المفوضية أنه ليس في وسعه أن يقبل بمبدأ الحلقة الدراسية أو بملاءمتها. ويجري بحث تدابير تكميلية أخرى.

٤٦ - وتواصل البعثة القيام بدور هام في دعم تنفيذ برنامج تدابير بناء الثقة. وتوفر البعثة للبرنامج الطائرات والموظفين والنقل البري، فيما يتولى ضباط شرطة الأمم المتحدة تسهيل إجراءات المطار في نقاط الوصول والمغادرة ومرافقة موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زيارتهم إلى المستفيدين. إضافة إلى ذلك، يقوم طبيب أو ممرض من الوحدة الطبية الماليزية التابعة للبعثة بمرافقة كل رحلة جوية. وتواصل البعثة أيضا تقديم الدعم اللوجستي والأمني والإداري الضروري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٧ - ويعتمد برنامج تدابير بناء الثقة اعتمادا كبيرا على التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة. وعلى الرغم من الزخم الإيجابي المسجل في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك إضافة العديدين إلى قائمة المسجلين للمشاركة في الزيارات الأسرية، والاتفاق المبرم بين الطرفين في ماهاسايت لبحث سبل تيسير الزيارات الأسرية عن طريق البر، فإن استمرار البرنامج، حتى بالمستوى الحالي للأنشطة، أصبح مهددا ما لم يتوافر مزيد من التمويل. وفي رأيي أن تدابير بناء الثقة لا تتيح فرصة للحوار فحسب، وإنما تسهل أيضا اتصالات حيوية بين الأسر التي تشتت شملها في الصحراء الغربية. ولذلك، أحث مجتمع المانحين بقوة على دعم هذا البرنامج الإنساني المهم، لكي يستمر ويتسع خلال عام ٢٠٠٨ وبعده، حسب الاقتضاء. كما أحث الطرفين على مواصلة التعاون مع المفوضية وتيسير أنشطتها لصالح سكان الصحراء الغربية.

## واو - المهاجرون غير النظاميين

٤٨ - على النحو المبين في تقريره السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/2007/619)، الفقرة ٤٩)، ما زال حاليا ستة مهاجرين تحت رعاية جبهة البوليساريو في بير لحلو، منهم أربعة مهاجرين من غانا ومهاجر واحد من كل من بوركينا فاسو وكوت ديفوار. وبناء على طلبات من خمسة منهم لمساعدتهم في العودة إلى أوطانهم، حصلت المنظمة الدولية للهجرة الآن على وثائق سفر من سلطات بوركينا فاسو وغانا، وضمنت تراخيص عبور من سلطات موريتانيا، لتيسير عودة آمنة لهؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

## زاي - حقوق الإنسان

٤٩ - بما أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لم تكلف بولاية خاصة في مجال حقوق الإنسان، فليس لها موظفون مكرسون لرصد حقوق الإنسان في الإقليم أو في مخيمات اللاجئين قرب تندوف. كما أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان غير مشتركة في عمليات البعثة. غير أن الأمم المتحدة تعترف بواجبها في مجال الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في جميع عملياتها، بما في ذلك في الصحراء الغربية، حيث كثيرا ما يتهم الطرفان في النزاع بعضهما بعضا، في وسائل الإعلام وفي الاتصالات مع الأمم المتحدة، بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

٥٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبلغت منظمات غير حكومية دولية مهمة بحقوق الإنسان ومصادر أخرى عن ادعاءات تتعلق بمضايقة واعتقال ناشطين في مجال حقوق الإنسان وناشطين سياسيين من الصحراء الغربية، وأشارت إلى أحداث بدا فيها أن السلطات المغربية في الإقليم انتهكت حق التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وعلاوة على ذلك، أوضحت التقارير بأن مدافعين عن حقوق الإنسان من أبناء الصحراء الغربية خضعوا لإجراءات قضائية لا ترقى إلى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

٥١ - وفي هذا الصدد، كتب إلي محمد عبد العزيز، الأمين العام لجبهة البوليساريو، مرتين في كانون الثاني/يناير وأربع مرات في آذار/مارس ومرتين في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ للاحتجاج على عمليات الاحتجاز والقمع المزعوم للناشطين في مجال حقوق الإنسان من أبناء الصحراء الغربية على يد السلطات المغربية في جميع أرجاء الإقليم، وللالتماس من الأمم المتحدة توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لكي تشمل الاهتمام بمصير المدنيين الذين زُعم أنهم احتُفوا وأسرى الحرب الذين انقطعت أخبارهم وحماية حقوق الإنسان ورصدها. ووجه انتباهي أيضا إلى حالة السجناء السياسيين من أبناء الصحراء الغربية المحتجزين في المغرب، الذين تفيد التقارير أن صحتهم تتدهور لأنهم يشاركون في إضرابات

عن الطعام. وأيد السيد عبد العزيز أيضا قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنشر تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين في تندوف، أحواله المفوضية بوصفه وثيقة سرية إلى الجزائر والمغرب وجبهة البوليساريو في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وكما ذكرت في تقرير الصادر في تشرين الأول/أكتوبر (S/2006/817)، (الفقرة ٤٧)، ما زالت المفوضية ملتزمة بمعاملة هذا التقرير على أنه وثيقة سرية.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت مصادر لوسائل الإعلام المغربية عن قلقها إزاء انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في مخيمات الصحراء الغربية قرب تندوف وأبرزت تدهورا مزعوما لحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية للاجئين الصحراء الغربية في هذه المخيمات. وفضلا عن ذلك، تلقت رسالتين مؤرختين ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من الممثل الدائم للمغرب، تبين إحداهما الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان التي جرت في المغرب (S/2008/221) وتعرب الأخرى عن قلق المغرب إزاء أوضاع مخيمات اللاجئين قرب تندوف وتدعو إلى إجراء تعداد لسكان المخيمات (S/2008/230).

٥٣ - وعلى نحو ما أُبلغ به المجلس من قبل (انظر S/2006/249، الفقرة ٣ و S/2007/619، الفقرة ٥٣)، حُكم على شرطين مغربيين في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بالسجن لمدة ١٠ سنوات لتورطهما في مقتل حمدي لمباركي، وهو أحد أبناء الصحراء الغربية ويبلغ من العمر ٢٤ سنة، في العيون في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، خففت إحدى محاكم الاستئناف في العيون عقوبتيهما إلى سنتين. ونظرا للوقت الذي سبق لهما أن قضياه في السجن، أفرج عن الشرطين في الأسبوع الأول من آذار/مارس. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، كتب إلي السيد عبد العزيز للاحتجاج قائلا إن الإفراج المبكر عن الشرطين يعتبر بمثابة "فرصة للإفلات من العقاب" قدمتها السلطات المغربية مقابل الأعمال التي قام بها الشرطيان.

## حاء - إدارة البعثة والتدابير الأمنية

٥٤ - تتواصل الأعمال في المجال الأمني من أجل تحقيق امتثال البعثة لمعايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة. وأقيمت حاليا في ستة من مواقع أفرقة البعثة التسعة جدران دفاعية محيطية، وملاجئ تحت سطح الأرض، وأبراج للمراقبة، ونظم للإضاءة الأمنية، وحواجز وبوابات مفصلية. ومن المتوقع إنجاز العمل المتعلق بمواقع الأفرقة المتبقية الثلاثة (أم دريعة وأوسرد ومحبس) بحلول نهاية سنة الميزانية الحالية، مما سيجعل جميع مواقع الأفرقة التسعة ممتثلة لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وتوصلت البعثة مؤخرا في العيون إلى اتفاق مع السلطات المحلية التي أعربت عن موافقتها التامة على الأعمال المطلوبة لتحقيق امتثال مقر البعثة وقاعدة

اللوجستيات لمعايير العمل الأمنية الدنيا. واستأنفت البعثة حاليا الأعمال المتعلقة بالبنيات التحتية والتحسينات الأمنية الضرورية، التي تشمل تحسين ضوابط الدخول، والأسوار المحيطة، ونظم الإضاءة الأمنية، والحواجز المفصلية، والجدران الواقية المحيطة بالجمع. وأُشيد بالتعاون الإيجابي الذي أبدته السلطات المحلية في هذا الصدد.

٥٥ - وعقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في الجزائر العاصمة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان من اللازم على وجه الاستعجال إدخال عدد من التحسينات لتعزيز الأمن في مكتب الاتصال التابع للبعثة في تندوف. فُرُكبت أسلاك "كنسرتينا" الشائكة على جميع الجدران المحيطة، ووضعت براميل على الطرق الرئيسية المؤدية إلى مكتب الاتصال بهدف إنشاء طريق متعرج وشكل من أشكال المسافات الآمنة كلما أمكن ذلك. وتشمل المشاريع الجارية إنشاء مخرج للطوارئ لمكتب الاتصال، وتشديد مركز أمني جديد، وإنشاء نقطة تفتيش على الطريق الرئيسي المؤدي إلى مكتب الاتصال بهدف إضافة فئة إضافية من ضوابط الدخول إلى مكتب الاتصال يتولى الإشراف عليها أفراد البعثة/جهات متعاقدة مع البعثة.

٥٦ - ونفذت البعثة أيضا مشاريع للإصلاح والأمن فيما يتعلق بأماكن إقامة موظفي البعثة وفقا للمبادئ التوجيهية الأمنية جنبا إلى جنب مع السلطات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت البعثة خطة جديدة في قاعدة اللوجستيات للامتثال لمعايير السلامة والبيئة فيما يتعلق بما لها من حقول لخزانات الوقود. وستشمل الخطة تدابير وقائية، منها تشييد صهاريج من الخرسانة حول كل خزانات الوقود في منطقة البعثة لمنع التلوث الناجم عن انسكابات النفط.

٥٧ - وبالإضافة إلى الأعمال المتعلقة بالتدابير الأمنية، يجري أيضا إدخال تحسينات على المرافق والبنيات التحتية وتخزين البعثة تقدما في الاستعاضة عن الهياكل ذات الجدران اللينة بوحدات ذات جدران صلبة في مواقع الأفرقة في أم دريعة والسمارة، على أن تليها مواقع أفرقة أخرى. وسعيا إلى كفالة أن تكون جودة المياه، التي تزوّد بها مواقع الأفرقة بكميات كبيرة، ذات مقاييس صحية مقبولة، شرعت البعثة في إقامة منشآت لتنقية المياه في أربعة مواقع للأفرقة وقاعدة اللوجستيات وفي مقر البعثة. ومن المتوقع الانتهاء من إقامتها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وتقوم البعثة بأعمال إضافية من أجل الالتزام بالمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية البيئة عن طريق تحديث مختلف مرافق الصرف الصحي وإدارة النفايات. وأنجز العمل في أربعة مواقع للأفرقة وهو جار بالنسبة لجميع مواقع الأفرقة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت خطة للاستعاضة عن مولدات الكهرباء في مقر البعثة بمحولات طاقة شبكات الطاقة الكهربائية المحلية، كلما أمكن ذلك، للتقليل إلى أقصى حد من تلوث البيئة.



٥٨ - واعتمدت البعثة خطة لإصلاح المطارات. والعمل جارٍ في موقعين للأفرقة (أوسرد ومحبس)، غرب الحائط الترابي، بما أنهما يشكلان المركزين اللوجستيين الاستراتيجيين للبعثة. وتستخدم المواد المحلية والمعدات المستأجرة، ويتولى أفراد البعثة تنفيذ الأعمال. ويتواصل بتحديد المطارات الثلاثة ومنصات الطائرات العمودية الست المتبقية.

٥٩ - وفي إطار جهود البعثة المستمرة الرامية إلى زيادة بناء القدرات المحلية وحرصاً على الاقتصاد في التكلفة، اقترحت البعثة تحويل ثماني وظائف دولية وأربع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة إلى وظائف وطنية في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما قدمت توصية بإنشاء وحدة للمحفوظات، تتكون من موظف دولي وموظف وطني من فئة الخدمات العامة. وسيعمل إنشاء هذه الوحدة على معالجة ثغرة إدارية أثرت على عمل البعثة منذ إنشائها في عام ١٩٩١.

## طاء - مسائل السلوك والانضباط

٦٠ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٧٨٣ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة الامتثال التام داخل البعثة لسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأبلغ في الأشهر الستة الماضية عن حالة مزعومة واحدة من حالات الاستغلال الجنسي وسوء السلوك الخطير، واتخذت الإجراءات المناسبة في إطار الأنظمة لمعالجة هذه المسألة. وأنجز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تحت إشراف وحدة السلوك والانضباط برنامج تدريبي شامل إجباري لجميع أفراد البعثة بشأن معايير السلوك المتوقعة، يشمل منع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي. وعُدل البرنامج التمهيدي المقدم إلى جميع الموظفين لإبراز سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها البعثة. وجرى توعية جميع أفراد البعثة بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء السلوك المخطور في أماكن العمل على النحو المبين في نشرة الأمين العام ST/SGB/2008/5. وكجزء من الاستراتيجية الرامية إلى منع حالات سوء السلوك الخطيرة، أتاححت لجنة الترفيه التابعة للبعثة العديد من فرص ممارسة أنشطة الترفيه والاستجمام بدعم من البعثة.

٦١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض قامت جبهة البوليساريو وأوساط أكاديمية أوروبية تعمل في الإقليم بإبلاغ قيادة البعثة بمسألة تخريب مزعوم لفنون صخرية تعود إلى ما قبل التاريخ في الصحراء الغربية على يد مراقبين عسكريين تابعين للبعثة. وتؤكد أن مواقع ذات أهمية أثرية وثقافية توجد قرب تيفاريتي وأغوانيت، الواقعتين شرق الحائط الترابي، قد تأثرت. ورداً على ذلك، اتخذت البعثة إجراءات عاجلة لمنع تكرار مثل هذا السلوك. وأجري بالفعل

تحقيق أولي لتحديد هوية المسؤولين، وعقد مجلس تحقيق رسمي لإجراء مزيد من التحقيقات. وزار ممثلي الخاص كلا الموقعين المتضررين خلال الفترة المشمولة بالتقرير واستهل مجموعة من التدابير الرامية إلى كفالة إبراز حظر هذا الشكل من أشكال سوء السلوك بشكل خاص على جميع أفراد البعثة الجدد والحاليين في إطار البرامج التمهيدية المنقحة والتدريب الإجمالي المتعلق بالتوعية الثقافية. وطلبت البعثة أيضا مساعدة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتحديد خبراء يمكن للبعثة أن تستخدمهم لتقييم أعمال الترميم التي من اللازم القيام بها لإصلاح تلك الفنون الصخرية وحفظها. ويؤسفني ويؤسف ممثلي الخاص بالغ الأسف أن أعمال بضعة أفراد قد تسببت في هذه الخسائر.

### خامسا - الاتحاد الأفريقي

٦٢ - واصل وفد المراقبين التابع للاتحاد الأفريقي لدى البعثة، برئاسة كبير ممثليه، ييلما تاديسي (إثيوبيا)، تقديم الدعم للبعثة والتعاون معها خلال الفترة قيد الاستعراض. وأود تكرار الإعراب عن تقديري للاتحاد الأفريقي على مساهمته.

### سادسا - الجوانب المالية

٦٣ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٠/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغ ٤٤,٣ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. لذلك، ففي حالة موافقة مجلس الأمن على توصيتي الواردة في الفقرة ٧٢ من هذا التقرير فيما يتعلق بتمديد ولاية البعثة، ستقتصر تكاليف الإنفاق على البعثة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق الجمعية العامة عليها.

٦٤ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة ٦٣,١ مليون دولار. ونتيجة لعدم دفع الاشتراكات المقررة المستحقة، لم تتمكن المنظمة من رد التكاليف إلى الحكومات التي وفرت القوات منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٦٥ - وبلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما قدره ٢,٧٢ بليون دولار.

## سابعاً - ملاحظات وتوصيات

٦٦ - أرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات على النحو المبين في البلاغ الختامي الصادر عن الجولة الرابعة لمحادثتهما المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس في مانهايسيت، بنيويورك. غير أنني أتفق مع مبعوثي الشخصي أنه لا يمكن الحفاظ على هذا الزخم إلا بمحاولة إيجاد مخرج للمأزق السياسي الراهن من خلال تحلي كلا الطرفين بالواقعية والرغبة في التسوية. وسيقاسمني المجتمع الدولي رأيي بأن تدعيم الوضع القائم لا يشكل نتيجة مقبولة لعملية المفاوضات الجارية.

٦٧ - وعلى أساس جولات المفاوضات الأربع المعقودة برعاية الأمم المتحدة، وبالنظر إلى تقييم مبعوثي الشخصي، أوصي بأن يكرر مجلس الأمن مناشدته للطرفين، المغرب وجمهورية البوليساريو، بالدخول في مرحلة من المفاوضات تكون أكثر تكثيفاً وموضوعية. كما أوصي المجلس، لدى قيامه بذلك، أن يطلب إلى الطرفين أن يتفاوضا دون شروط مسبقة. وقد أعرب مبعوثي الشخصي عن استعداده لتقديم إحاطة للطرفين والمجلس الأمن عن تقييمه لطريق المضي إلى الأمام.

٦٨ - وأرحب بالتقدم الحرز في إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في الصحراء الغربية. وأشيد بكلا الطرفين على ما يبذلانه من جهود في هذا الصدد وعلى تعاونهما مع البعثة، وأحثهما على مواصلة السعي إلى تحقيق هدف إزالة هذه الأسلحة الخطرة من الإقليم. فكما لوحظ سابقاً (S/2007/619، الفقرة ٦٤)، هذه مساهمة قيمة في رفاه جميع أبناء الصحراء الغربية وفي أمن البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، يشجعي أن البعثة استطاعت تعزيز مهامها في مجال تنسيق المعلومات وتحسين موثوقية البيانات المتعلقة بالمناطق المشتبه في خطورتها في جميع أرجاء الصحراء الغربية. وتتيح أنشطة إزالة الألغام هذه فرصة لزيادة التعاون وبناء الثقة بين الطرفين، وأود تشجيع كلا الطرفين على العمل مع البعثة لإنشاء آليات اتصال وتبادل للمعلومات تتسم بطابع مباشر بدرجة أكبر لتيسير عملها في مجال إزالة الألغام وغيرها من المسائل ذات المصلحة المشتركة.

٦٩ - ويسرني أن ألاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير انخفض عدد حالات الإبلاغ عن فرض قيود من الطرفين على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة. إلا أنني مازلت قلقاً إزاء استمرار فرض قيود على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة الذين يسعون إلى زيارة الوحدات والمقار والنقاط المحصنة التابعة للطرفين لأغراض التحقق. والطرفان مسؤولان عن كفالة عدم ارتكاب انتهاكات من جانب القوات العسكرية التابعة لكل منهما، وأود تشجيع الطرفين على الالتزام على نحو أكمل بأحكام الاتفاقات

العسكرية وإبداء كامل تعاونهما مع البعثة بهدف الحفاظ على وقف إطلاق النار ولكفالة التمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٧٠ - وما زالت قلقا إزاء الحالة الإنسانية للاجئين الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، يسرني استمرار تبادل الزيارات الأسرية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في تندوف دون انقطاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسرني بشكل خاص أن المغرب وجبهة البوليساريو اتفقا في الحادثات المعقودة في مانهاسيت في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس على استكشاف إمكانية القيام بزيارات أسرية برا، بالإضافة إلى البرنامج الحالي الجاري عن طريق الجو. ويحتمل أن يسهم هذا في زيادة كبيرة في عدد المستفيدين القادرين على زيارة أقربائهم الذين انقطعت صلتهم بهم منذ زمن طويل. إلا أنه يؤسفني إلغاء الحلقة الدراسية المقرر عقدها في ماديرا، في البرتغال، وأحث الطرفين على مواصلة استكشاف سبل توسيع نطاق برنامج تدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، أرحب بالتعاون الجيد الذي أدى إلى زيادة في عدد المستفيدين المسجلين للقيام بالزيارات الأسرية. وبالنظر إلى أن برنامج بناء الثقة هو المجال الوحيد الذي أحرز فيه تقدم ملحوظ بين الطرفين في الآونة الأخيرة، وإلى أنه ينطوي على إمكانية بناء الثقة والمساعدة في الخروج من المأزق في مجالات أخرى، وإلى أنه يؤثر بشكل مباشر على نوعية حياة أبناء الصحراء الغربية على مستوى إنساني صرف، فإني أهيب بالمجتمع الدولي أن يُظهر دعمه من أجل مواصلة برنامج تدابير بناء الثقة. ويقلقني شديد القلق أن هذه المبادرة الإنسانية القيمة معرضة للخطر إذا لم يقدم مزيد من التمويل في المستقبل، وأحث الجهات المانحة بقوة على التبرع بسخاء لبرنامج تدابير بناء الثقة.

٧١ - وأود أن أكرر دعوة الطرفين (انظر S/2006/202، الفقرة ٥٢، و S/2007/619، الفقرة ٦٧) بأن يواصلوا المشاركة في حوار مستمر وبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية ضمان احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية. وأود أن أكرر أن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بالتمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان رغم أن البعثة لا تتوافر لديها الولاية أو الموارد اللازمة لمعالجة هذه المسألة.

٧٢ - وفي ظل الظروف الميدانية الحالية، وفي ضوء الجهود المستمرة لمبعوثي الشخصي، أعتقد أن وجود البعثة ما زال ضروريا لاستمرار وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٧٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمبعوثي الشخصي، بيتر فان والسوم على جهوده المتواصلة لإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية. وأود أيضا أن أعرب عن شكري لممثلي الخاص، جوليان هارستون، وقائد القوة اللواء جينغمين جاو (الصين)، وكذلك لرجال ونساء البعثة، على عملهم في ظروف صعبة، للوفاء بولاية البعثة.

## المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

## بلاغ صادر عن المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن الصحراء الغربية (بموافقة الطرفين)

اجتماع ماهاسيت (عقار غرينتري)

١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨

اجتمع ممثلون عن المغرب وجبهة البوليساريو في ماهاسيت، عقار غرينتري، بنيويورك، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بشأن الصحراء الغربية. وكما كانت عليه الحال في جولات المحادثات السابقة، حضر أيضا ممثلون عن البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، في الجلستين الافتتاحية والختامية، وجرت استشارتهم على انفراد خلال المحادثات.

وتركزت المناقشات على تنفيذ قراري مجلس الأمن. كما ناقش الطرفان المسائل الموضوعية، كالإدارة والعدالة والموارد. ومن بين عدد من المقترحات التي قدمتها لتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة، حصل اتفاق بين الطرفين على استكشاف إمكانية إجراء زيارات عائلية بطريق البر، بالإضافة إلى البرنامج الحالي للزيارات بطريق الجو.

وختاما لهذه الجولة الرابعة من المحادثات، أعرب الطرفان مجددا عن التزامهما بمواصلة المفاوضات في ماهاسيت في موعد يُحدد بالاتفاق المشترك.

## المرفق الثاني

## بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

المساهمات حتى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البلد	المراقبون		القوات <sup>(١)</sup>	الشرطة المدنية <sup>(٢)</sup>	المجموع
	العسكريون <sup>(١)</sup>				
الاتحاد الروسي	١٧	صفر	صفر	صفر	١٧
الأرجنتين	٤	صفر	صفر	صفر	٤
أوروغواي	٨	صفر	صفر	صفر	٨
أيرلندا	٣	صفر	صفر	صفر	٣
إيطاليا	٥	صفر	صفر	صفر	٥
باكستان	٨	صفر	صفر	صفر	٨
البرازيل	٦	صفر	صفر	صفر	٦
بنغلاديش	٨	صفر	صفر	صفر	٨
بولندا	١	صفر	صفر	صفر	١
جيبوتي	٢	صفر	صفر	صفر	٢
سري لانكا	٢	صفر	صفر	صفر	٢
السلفادور	٧	صفر	صفر	٣	١٠
الصين	١١	صفر	صفر	صفر	١١
غانا	١٥	صفر	صفر	صفر	١٥
غينيا	٢	صفر	صفر	صفر	٢
فرنسا	١٣	صفر	صفر	صفر	١٣
كرواتيا	٨	صفر	صفر	صفر	٨
كينيا	٢	صفر	صفر	صفر	٢
ماليزيا	١١	٢٠	صفر	صفر	٣١
مصر	٢٤	صفر	صفر	٣	٢٧
منغوليا	٣	صفر	صفر	صفر	٣
النمسا	٢	صفر	صفر	صفر	٢
نيجيريا	٨	صفر	صفر	صفر	٨
هندوراس	١٢	صفر	صفر	صفر	١٢

البلد	المراقبون العسكريون <sup>(أ)</sup>	القوات <sup>(أ)</sup>	الشرطة المدنية <sup>(ب)</sup>	المجموع
هنغاريا	٧	صفر	صفر	٧
اليمن	٦	صفر	صفر	٦
اليونان	١	صفر	صفر	١
المجموع	١٩٦	٢٠	٦	٢٢٢

(أ) يبلغ القوام المأذون به ٢٣١ فرداً، بمن فيهم قائد القوة.

(ب) يبلغ القوام المأذون به ٦ أفراد.

